القاضي طاهر أبو العيد

مبادرة تطوير تعليم القانون في لبنان - نحو عصر جديد يؤطر لتفاعلات القانون والتكنولوجيا في لبنان

- ورقة عمل بالتعاون مع صادر -

المجلة القضائية

2023-02-27

جميع الدراسات/ المقالات/الآراء الواردة على مواقع "المجلة القضائية" الالكترونية تعبّر فقط عن رأي كاتبها ولا تعبّر عن وجهة نظر المجلة

Copyright SADER © 2023

ورقة عمل بالتعاون مع مؤسسة صادر - لبنان

مبادرة تطوير تعليم القانون في لبنان

نحو عصر جديد يؤطر لتفاعلات القانون والتكنولوجيا في لبنان

القاضي طاهر أبو العيد

نائب رئيس محكمة الاستئناف - محاضر سابق بكلية الحقوق

مؤسس مبادرتي تطوير تعليم القانون في مصر ومبادرة التكنولوجيا القانونية

في هذه الورقة البحثية نحاول أن نؤطر لتفاعلات القانون والتكنولوجيا من أجل وضع تصور لمستقبل تعليم القانون في لبنان وقد وضعنا أكثر من مسار يجب أن يؤخذ في الحسبان في هذا الصدد كما سنوضح تفصيلاً في هذه الورقة البحثية.

مدخل تاريخي

تاريخ مدرسة الحقوق في بيروت

لعل أول مدرسة للحقوق في بيروت هي مدرسة الحقوق الرومانية، التي نشأت في أواخر القرن الثاني الميلادي، وازدهرت منذ أوائل القرن الثالث حتى منتصف القرن السادس الميلادي. وربما أسس هذه المدرسة سبتيموس سفيروس ٢١١-١٩٣ م، وخُلّد ذكره بمعبد وتمثال في بيروت، وتعتبر دراسة القانون آنذاك من الشروط الأساسية لتبوأ المراكز العليا في الحكومة، وأنشأ الرومان مدارس فقهية أخرى، في رومية الإسكندرية وقيصرية فلسطين وأثينا والقسطنطينية، لكن شهرة مدرسة بيروت تفوقت على تلك المدارس جميعاً.

و قد أسست كليات الحقوق في الإمبراطورية الرومانية مستودعات منظمة من الدساتير الإمبراطورية وأضفت الطابع المؤسسي على دراسة وممارسة الفقه القانوني لتخفيف المحاكم الإمبراطورية المزدحمة، حيث سهلت أرشفة الدساتير الإمبراطورية مهمة الفقهاء في الإشارة إلى السوابق القانونية، ويعتبر تاريخ تأسيس كلية الحقوق في بيروت غامض، لكن من المتوقع أن ذلك كان في حكم أغسطس في القرن الأول، حيث أن أقدم ذكر مكتوب للمدرسة يعود إلى عام ٢٣٩ م، وقد استقطبت المدرسة مواطنين رومانيين من الشباب الأثرياء، وقدم أساتذتها مساهمات كبيرة في مخطوطة جستنيان.

و قد حققت المدرسة اعترافًا واسعًا في جميع أنحاء الإمبراطورية لدرجة أن بيروت كانت تُعرف باسم «أم القانون»، وكانت بيروت واحدة من المدارس القليلة المسموح لها بمواصلة تدريس الفقه القانوني عندما أغلق الإمبراطور البيزنطي جستنيان الأول كليات الحقوق في المحافظات الأخرى.

وكانت مدة الدراسة في بيروت تصل لخمس سنوات وتتضمن مراجعة النصوص القانونية الكلاسيكية والدساتير الإمبراطورية وتحليلها، بالإضافة إلى مناقشات القضايا. أبدى جستنيان اهتمامًا شخصيًا بالعملية التعليمية، حيث كلف أسقف بيروت وحاكم فينيقيا البحريَّةوالمدرسين بصيانة الانضباط في المدرسة.

وقد دمرت مرافق المدرسة في أعقاب زلزال هائل ضرب الساحل الفينيقي، وتم نقلها إلى صيدا .تدل النصوص القديمة على أن المدرسة كانت بجوار كنيسة أناستاسيس القديمة التي تقع آثارها أسفل كاتدرائية القديس جاورجيوس للروم الأرثوذكس في وسط بيروت التاريخية.

وقد عادت سمعة بيروت باعتبارها «أم القوانين» إلى الظهور في العصر الحديث. في عام ١٩١٣، حيث قام بول هوفلين، أول عميد كلية الحقوق بجامعة سان جوزيف المنشأة حديثًا، بتخصيص الخطاب الافتتاحي لكلية الحقوق الكلاسيكية في بيروت في محاولة لإضفاء الشرعية على الأكاديمية الجديدة. واستخدمت كلمة Berytus Nutrix Legum كشعار نصي وكجزء من شعار نقابة المحامين في بيروت، التي تأسست عام ١٩١٩. وظهرت أيضًا في ختم وعلم بلدية بيروت.

وقد أنشأت لاحقا في عام ١٩٥٦ كلية الحقوق والعلوم السياسية في الجامعة اللبنانية وأصبحت لها العديد من الفروع.

وقد تخرج من كليات الحقوق في لبنان أجيال عديدة شكلت المجتمع القانوني في لبنان من قضاة ومحامين وأساتذة للقانون.

نبذة عن تاريخ نقابة المحامين في لبنان

أنشئت النقابة بموجب قرار الحاكم الإداري العام رقم ١٩٢ الصادر بتاريخ **٦شباط (فبراير)** ١٩١٩ الذي قضى بتنظيم تعاطي مهنة المحاماة بين أعضائها الحاليين وطلاب الدخول لهذا السلك المستقل، وأيضًا بتشكيل لجنة إدارية لنقابة المحامين لدى محكمة الاستئناف مؤلفة من رئيس وأربعة أعضاء.

وفي تاريخ ١٩١٩/١٢/١٩ تشكلت أول لجنة إدارية لجمعية المحامين مؤلفة من رئيس يعينه الحاكم الإداري ومن أربعة أعضاء تنتخبهم الجمعية، وعيّن وديع الدوماني أول رئيس للجنة الإدارية وبذلك يكون الدوماني النقيب الأول للنقابة. وبتاريخ ١٩٢٦/٥/٢٦ صدر عن حاكم لبنان الكبير أول قانون لتنظيم مهنة المحاماة بالقرار رقم ٦٥٥ تضمن أصول تشكيل نقابة المحامين والقواعد الانتخابية، وعيّن يوم ١٩٢٦/٦/١٥ موعداً لانتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة حيث فاز النقيب ألبير قشوع . وفي ١٦/٣/١٩٢٨أصدرت النقابة في عهد النقيب حبيب تابت قرارًا بوجوب ارتداء المحامين «الروب». وفي ١٩٣١/١٠/٧ سجلت أول محامية متدرجة في لبنان هي السيدة بوليت امسلند تامر.

وفي ١٩٣٥/٥/٢٣ صدر ثاني قانون لتنظيم مهنة المحاماة في لبنان، وأصبحت مدة ولاية النقيب سنتين بدلاً من سنة، وحدّدت فترة التدرج بثلاث سنوات، ومنع الجمع بين المحاماة والوظائف العامة. وأنشئ

«صندوق الإعانة» لمساعدة المحامين، وأعطي مجلس النقابة حق إصدار النظام الداخلي. فصدر النظام الداخلي الأول بتاريخ١٩٣٧/١/٢٣ في عهد النقيب نجيب الدبس.

وفي عهد النقيب إدمون كسبار بتاريخ ١٩٤٥/١٢/١٣، صدر القانون الثالث لتنظيم مهنة المحاماة، وهو الأول في ظل الاستقلال.

أما في عهد النقيب فايز حداد بتاريخ ١٩٧٠/٣/١١، فصدر قانون تنظيم مهنة المحاماة الذي لا يزال معمولاً به لغاية اليوم مع تعديلاته، وأهمها التعديل الذي صدقه المجلس النيابي بتاريخ ١٩٨٨/٥/٣١ في عهد النقيب ريمون عيد ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ .٢١/٣/١٩٩١وقد أنشأ هذا القانون رسم الواحد بالألف على العقود المتبادلة لمصلحة صندوق التقاعد والصندوق التعاوني .

نقباء المحاماة في لبنان

عيّن أول نقيب للنقابة وديع الدوماني في العام ١٩١٩، وتسلم المنصب لاحقًا نحو ٥٤ نقيبا، عدد منهم أصبح رئيسًا للدولة، منهم: البير قشوع(١٩٢١) ، وإميل إده(١٩٢٢) ، وبترو طراد(١٩٢٣) ، ووديع نعيم ١٩٢٤) و١٩٢٨(، وبشارة الخوري(١٩٣٠) ، ونجيب الدبس (١٩٣٤ و١٩٥٠)، وفؤاد الخوري(١٩٣٩) ، وإدمون كسبار (١٩٤٤ و١٩٥٢)، وفؤاد رزق (١٩٥٦)، وميشال عقل(١٩٦٦) ، ووجدي ملاط(١٩٧٢) ، وعصام كرم(١٩٨٣) ، وشكيب قرطباوي(١٩٩٥) ، وأنطوان قليموس(١٩٩٧) ، وريمون شديد(٢٠٠١) ، ورمزي جريج(٢٠٠٧) ، وملحم خلف(٢٠١٩) ، وناضر كسبار .(٢٠٢١)

وفي العام ٢٠٠٩ تسلمت رئاسة النقابة المحامية أمل حداد، لتصبح بذلك المرأة العربية الثانية تتولى منصب نقابة محامين، بعد البحرين التي كانت السباقة في ذلك.

وقد احتفلت النقابة بتاريخ ١٩٩٤/١٠/١٥ وبرعاية وحضور رئيس الجمهورية الياس الهراوي بيوبيلها الماسي في قصر العدل، وذلك في عهد النقيب ميشال خطار .وأصدرت النقابة في هذه المناسبة «الكتاب الماسي» الذي يتضمن ملخصًا لتاريخ النقابة وشهادات ومواقف. وفي تاريخ ٢٠٠٣/٧/١ دشن الرئيس إميل لحود» بيت المحامي» في عهد النقيب ريمون شديد .

واحتفلت النقابة في العام ٢٠٢١، بيوبيلها الذهبي، بعد المئوية الأولى لتأسيسها .

معهد المحاماة

اتّخذ مجلس النقابة، برئاسة النقيب رمزي جريج في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٠، قرارًا يقضي بإنشاء «معهد للمحاماة»، من أجل التكوين الأساسي والتطوير المهني والتدريب المستمر والتأهيل لممارسة مهنة المحاماة .

وقبل هذا التاريخ أقر مجلس النقابة في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٧، النظام الأساسي لمعهد حقوق الإنسان، رئاسة نقيب المحامين العامل، ويديره مدير يكون محاميًا في الجدول العام لدى النقابة. ويقيم

المعهد دورات تدريبية متعلقة بحقوق الإنسان تخصّص للمحامين ولمصلحة الإدارة القضائية أو غيرها، التي لها علاقات مع المحامين، وبالتعاون مع المؤسسات المماثلة والمنظمات الدولية المتخصصة.

المسار الأول: المعرفة الرقمية لطلبة القانون والقانونيين ومستقبل العمل القانوني

مقدمة

لفترة طويلة حاول المجتمع القانوني الابتعاد عن التكنولوجيا وقد أدي ذلك إلى تأخر دخوله – على عكس ما حدث في المجتمعات العلمية والاقتصادية - في سباق الدخول إلى القرن الحادي والعشرين. وهذا على الأقل واحد من الانطباعات العامة المرتبطة عادة بالمجال القانوني. وفي الوقت الذي زادت فيه استخدامات التكنولوجيا بوتيرة متزايدة، وعلى حد قول العديد من الخبراء، فإن القطاع القانوني قد عجز عن مواكبة ذلك التقدم الهائل في مجال التكنولوجيا وهو غارق في الممارسات القديمة التي لا تشجع على الابتكار ولا تدعم السهولة في تقديم الخدمات والبدائل الفعالة من حيث التكلفة كذلك.

المعرفة الرقمية وطلبة القانون

ومن خلال البحث في دول العالم المتقدم فإنه من الواضح أن الابتكار واستخدام التكنولوجيا أصبح سمة القطاع القانوني الآن. ويمكن قول الشيء نفسه بشكل كامل فيما يتعلق بتعليم المهارات الرقمية لطلبة القانون. وعلي النقيض فإن قادة التعليم القانوني في دول العالم النامي مازالوا بعيدين عن إبداع نماذج الابتكار في قطاع التكنولوجيا القانونية وبما لذلك من أثر كبير على العمل القانوني والقضائي بالسلب، ومن هذا المنطلق فإنه من المقترح إنشاء طريقة جديدة لتدريب طلاب القانون على المهارات الرقمية لدخول عالم التكنولوجيا والذي أصبح يتمحور حولنا في كافة مظاهره التكنولوجية من اجل نقلهم إلى التفكير المستقبلي من خلال التأكد من أنهم قانونيون أكفاء رقميًا.

إن الافتراض القائل بأن المحامين يكرهون المخاطرة باستخدام التكنولوجيا ليس بلا أساس. في الواقع، الكثير من أسباب استعداد المحامين لاستخدام التكنولوجيا بشكل عام ينبع من مدي تدريبهم على المهارات الرقمية والتكنولوجية.

ويمكن تفسير ذلك بغياب المنهجية الدراسية في كليات الحقوق التي تتبني تطوير مهارات طلبة القانون الرقمية والتكنولوجية من خلال إدماج برامج تدريبية وتعليمية حول المهارات الرقمية وتطبيقات استخدامها في العمل القانوني مثل المحكمة الرقمية والتقاضي والتحكيم الإلكتروني.

وقد تبنت كليات الحقوق المرموقة حول العالم مبادرات تعليمية دشنها أساتذة قانون وقضاة من أجل استحداث برامج لتدريب طلاب القانون علي المهارات القانونية و تطبيقاتها في العمل القانوني و القضائي.

و تشير الأبحاث التي قامت بها جمعية القانون بالولايات المتحدة الأمريكية [1]ABA ، إلي احتياج طلاب القانون إلى إتقان التقنيات و المهارات الرقمية الأساسية مثل الإيداع الإلكتروني ، و صياغة المستندات ، إدارة المستندات القانونية واستخدام البريد الإلكتروني علاوة على ذلك ، غالبًا ما يفتقر غالبية المحامين الممارسين لذلك وفقًا لتقييم أجراه الباحثين ، و من أجل إعادة التفكير في تعليم طلاب القانون المهارات الرقمية ، يجب أن يحصلوا على الأساس العلمي لذلك ، و قد تم اقتراح إنشاء منهج محو الأمية الرقمية لطلاب القانون في كلية القانون بجامعة نيويورك منذ عدة سنوات.

وقد أوصي مجلس التعليم القانوني في الولايات المتحدة الأمريكية بإدراج منهج دراسي لدارسة المهارات الرقمية والمعرفة الرقمية والتكنولوجية لطلبة القانون وبما يتضمن ذلك من تدريب عملي وتطبيقي علي تلك المهارات.

وتعمل التقنيات الرقمية على تغيير حياة المحامين اليومية. ويمكن الآن أداء العديد من المهام الروتينية بواسطة أجهزة الكمبيوتر أو الذكاء الاصطناعي. وهذا يخلق نماذج أعمال جديدة ويزيد من الكفاءة. وتطرح هذه التغييرات أيضًا تحديات جديدة للتدريب القانوني. وقد ادرجت بعض الجامعات في أوروبا والولايات المتحدة "قانون الرقمنة" في منهاج التدريس في كلية الحقوق.

ويقول أحد الأستاذة في كلية القانون والاقتصاد في ألمانيا أنه من المهم معرفة كيفية تعامل القانون مع الرقمنة. على سبيل المثال، تلعب "التكنولوجيا القانونية" بالفعل دورًا مهمًا في مكاتب المحاماة والشركات اليوم، في حين أن برنامج دراسة القانون لدينا لم يعالج هذا الموضوع بعد. نريد مواجهة هذا من خلال مجال تركيزنا الجديد: يجب أن يكون الطلاب مناسبين للمجالات التي سيتعين عليهم حتمًا التعامل معها في حياتهم المهنية ".

ولأن الرقمنة لا تتوقف عند عتبة الخبرة القانونية. وبالتالي، فإن مجال التركيز الجديد يشمل محاضرات حول الرقمنة في القانون المدني والعام والجنائي، كما ينصب التركيز الجديد على التطورات الحالية في

[1] تأسست نقابة المحامين الأمريكية في ٢١ أغسطس ١٨٧٨ ، وهي ليست خاصة بأي ولاية قضائية في الولايات المتحدة.

مختلف المجالات، مثل رقمنه قانون الشركات، وقانون حماية البيانات والتقنيات الجديدة، و block chain وعلاقتها القانون، والرقمنة والتمويل، وتأثيرات الذكاء الاصطناعي على القانون.

وفي بعض كليات القانون أصبح هناك مختبر الابتكار القانوني لضمان معالجة الموضوع أيضًا على مستوى البحث. والهدف هو تزويد الطلاب بالأدوات اللازمة ومنصة لتضع أنفسهم بنجاح في عالمنا الذي يحركه الابتكار من خلال المحاضرات الدورية واللقاءات ومجموعات العمل.

المحاماة والمعرفة الرقمية

لقد أحدث التطور وثورة التكنولوجيا في العقود القليلة الماضية تغييرات كبيرة في ثقافة العمل. وتتطلب التغييرات المذكورة اعتماد "المعرفة الرقمية" في مكان العمل. ولقد أصبحت مهنة المحاماة، التي تعتبر واحدة من أقدم المهن، أكثر تطلبًا في الوقت الحاضر للتحول للتكنولوجيا. وبالتالي، تتعزز المهنة من خلال "المحاماة الرقمية" ومع نمو التكنولوجيا الجديدة. يشير مفهوم "المحاماة الرقمية" إلى اعتماد تقنية جديدة في الممارسة القانونية وهو أمر ضروري لمهنة المحاماة في السيناريو الحالي. تساعد المحاماة الرقمية كذلك في تطوير مهارات التفكير النقدي لدى الفرد، وتعزز نظرة القانون والمجتمع وتطور القدرة المهنية على التفوق في هذه المهنة.

ومع مرور الوقت، سيفتح تقدم التكنولوجيا الجديدة آفاقًا جديدة في مجال القانون. و في الآونة الأخيرة، و مع نمو التكنولوجيا الجديدة، تم تحديث أنظمة المحاكم التقليدية، واجتماعات العملاء مع القانونيين، والأدوار القانونية التقليدية من خلال إجراء محاكم افتراضية، وإصدار نسخ مصدقة من الأحكام عبر الإنترنت، وتسهيل الإيداع الإلكتروني لطلبات الكفالة وما إلى ذلك. على سبيل المثال، تبنت المحكمة العليا والعديد من المحاكم العليا مؤخرًا المحاكم الافتراضية (VCs) تحت ضغط هائل لاستعادة نظام العدالة أثناء هذا الوباء. علاوة على ذلك، اتبعت العديد من المحاكم أيضًا مؤتمرات الفيديو أثناء هذا الوباء بإرشادات مناسبة. ومع هذا النموذج الجديد المتغير، يطلب المجتمع أيضًا إجراءات أسرع من نظام إقامة العدل من خلال الرقمنة الكاملة للقضاء. وتؤكد عملية الرقمنة هذه على اهمية المحاماة الرقمية الذكية التي يمكن من خلالها الإيداع الإلكتروني والتداول الإلكتروني للمستندات والمحاكمات الإلكترونية.

وبالمثل، فإن معظم شركات المحاماة تدافع عن المحاماة الرقمية لإدارة أعمالها اليومية من خلال عقد اجتماعات العملاء عبر الإنترنت، ودراسة أوراق القضايا. علاوة على ذلك، فإن استخدام الذكاء

الاصطناعي (AI) سيجعل مهنة القانون أسرع وأكثر ذكاءً. وفي تقارير صدرت مؤخرًا، أشارت إلى أن جلسات الاستماع الافتراضية تجلب الجميع إلى منصة واحدة وتفتح فرصًا جديدة لتمكين المحامين الشباب.

لقد أصبح التقدم التكنولوجي من الضروري للمهنيين القانونيين اعتماد حلول تقنية مثل Zoom وGoogle Meet وWebEx وأنظمة مؤتمرات الفيديو الأخرى. بصرف النظر عن هذا، فإن المحاكم عبر الإنترنت، والعمل عن بعد، والمكتبات الإلكترونية، ومساحات العمل الرقمية، والتوقيعات الرقمية وإدارة القضايا لها نفس الأهمية ولا يمكن تغييرها بالنسبة للمهنة. للحصول على محاماة رقمية ناجحة، ويتعين على المرء تقوية وتعزيز ورفع المهارات والتركيز على التعاون وتبني التكنولوجيا.

ويجب على الطامحين الذين يرغبون في دخول مهنة القانون الآن تحديث معارفهم الرقمية مع تقدم التكنولوجيا الجديدة. وخاصة بالنسبة للمهنيين الشباب وطلاب القانون، فمن الضروري أن يكون لديك مجموعة واسعة من المهارات التكنولوجية لتزدهر في مكان العمل القانوني في المستقبل. كما أن دور كليات الحقوق في بناء المعرفة الرقمية والمحاماة الرقمية أصبح له أهمية قصوى.

وفيما يلي بعض الأفكار المبتكرة التي يجب أن تتبناها كليات الحقوق لتعزيز المعرفة الرقمية والمحاماة الرقمية بين الطلاب:

- **إنشاء مختبرات ومراكز ابتكار تتمحور حول التكنولوجيا**: ففي الوقت الحاضر، تقبل كليات الحقوق أعداداً كبيرة من طلاب القانون. ومع ذلك، فإن معظم كليات الحقوق لا تعالج فجوات المهارات الفنية الأساسية للطلاب مثل الحفظ الإلكتروني والتواصل الإلكتروني والصياغة الإلكترونية والتلاعب بالبيانات والعرض التقديمي وإدارة المستندات. ومن أجل التغلب على مثل هذه التحديات وجعل المحامين مستعدين للمستقبل، تحتاج كليات الحقوق إلى إنشاء مختبرات ومراكز تكنولوجية من خلال ضمان أن التكنولوجيا والقانون يسيران جنبًا إلى جنب لتوجيه طلاب القانون والإشراف عليهم.
- **برامج التطوير المهني للطلاب**: برامج التطوير المهني مفيدة دائمًا. لكن لا أحد يتحدث عن برامج التطوير المهني للطلاب. لذلك، يجب أن تفكر كليات الحقوق في الأمر ويجب أن تتبنى مثل هذه البرامج المهنية أسبوعيًا أو شهريًا لبضع ساعات لتمكين الطلاب من الاستعداد مهنيًا.
- **الاهتمام بمهارات المحاماة الرقمية الأخرى**: يمكن أن تتكيف كليات الحقوق أيضًا لتعليم الطلاب مهارات الكمبيوتر الأساسية المختلفة والوسائط الاجتماعية والرقمية والموارد القانونية

الرقمية والبحث القانوني عبر الإنترنت ومحركات البحث الأخرى المهمة لإعداد واحد للمحاماة الرقمية.

- **منهج المهارات الرقمية**: يؤثر غياب منهج استراتيجية المهارات الرقمية في معظم كليات الحقوق بين الطلاب والمحامين المستقبليين علي على مستقبل المحاماة الرقمية. وستمكن الدورات والتقييمات الفنية كليات الحقوق من فهم وإنشاء خط أساس للكفاءة الفنية بين الطلاب. ويعتبر طلاب القانون في المستقبل بمثابة معالجي المعلومات القانونية المحتملين، لذلك يجب على كليات الحقوق توفير أساس تقني لنتائج أفضل. ويمكن أن يكون منهج محو الأمية الرقمية التقني القوي في كليات الحقوق مفيدًا للمحاماة الرقمية.

الخاتمة

يتغير العالم بشكل سريع ومن أجل مواكبة تلك الوتيرة المتسارعة، يتعين على المرء تحديث نفسه. لذلك، تتطلب التطورات التكنولوجية تدريب القضاة والموظفين والمحامين وطلاب القانون على جوانب متنوعة من مهارات التكنولوجيا بشكل عام، ويُطلب من كليات الحقوق في جميع أنحاء البلاد تمكين التكنولوجيا لغرس مجموعات مهارات جديدة بين الطلاب والمحامين والقضاة المستقبليين وهذا يعني أنه يجب على كليات القانون أن تهتم بتدريب طلبة القانون على المهارات الرقمية المرتبطة بالعمل القانوني وأن تقوم بوضع البرامج والخطط الدراسية والتدريبية التي تؤهلهم لذلك.

المسار الثاني: المحاماة والتحول الرقمي

(مستقبل المحاماة في ظل التحول الرقمي)

مقدمة

علي الرغم من أن مهنة المحاماة مهنة قديمة للغاية وتعود جذورها إلى الحضارة الإغريقية والرومانية وربما عرفتها حضارات أخري إلا أن العالم لم يعرف مهنة المحاماة بشكلها الحالي إلي مع نهاية القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر في أوروبا والتي انتقلت إلى الولايات المتحدة مع توطن السكان الأوربيين من الجيل الأول بالتزامن مع إنشاء المستعمرات الإنجليزية هناك، وسرعان ما تطورت تلك المهنة بتطور كليات القانون وتطور القواعد التي تحكم تلك المهنة وتنظم طرق الالتحاق بها وممارستها.

وفي الوطن العربي ظهرت مهنة المحاماة بشكلها الحديث في نهاية القرن التاسع عشر تحت اسم مهنة الوكلاء، ثم تطورت مهنة المحاماة مع إنشاء مدرسة الحقوق وظهور الجيل الأول من الخريجين، ثم ظهرت جمعية المحامين التي كانت النواة الأولي لنقابة المحامين، وهو ما تكرر في الكثير من البلدان العربية لاحقاً مثل لبنان وسوريا وتونس والجزائر والمغرب حتى أصبحت موجودة في كافة البلدان العربية تقريبا مع منتصف القرن العشرين.

وقد تطورت مهنة المحاماة منذ ذلك الحين وحتى الآن، فبعد أن كانت هناك كلية واحدة للحقوق في كل دولة في نهاية القرن التاسع عشر أصبح لدينا الآن الكثير من كليات الحقوق في الوطن العربي، كما أصبح هناك قانون ينظم مهنة المحاماة في كافة الدول العربية.

وتواجه مهنة المحاماة بشكل عام العديد من التحديات التي تتعلق بتطوير ممارسة المهنة، بيد أن التحدي الاكبر الذي سيواجه تلك المهنة في السنوات القليلة القادمة هي الطريقة التي يمارس بها المحامون مهنتهم والتي باتت تتغير بسرعة. وسيؤدي التحول الرقمي في العمل القضائي إلي ضرورة حتمية بالتحول الرقمي في المحاماة. فالتكنولوجيا ستعيد تعريف المجال القانوني. حيث حلت قواعد البيانات البحثية عبر الإنترنت محل كتب القانون، وحلت العقود الرقمية محل النسخ المادية، كما أدت التطورات الأخرى التي لا حصر لها إلى تغيير الصناعة القانونية. وتساعد هذه الحلول الحديثة في جعل المهام الروتينية لمكتب المحاماة أسهل وأكثر كفاءة للجميع.

لقد تغير العالم بشكل جذري فالتحول الرقمي الهائل في قطاع الأعمال واستخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي بات أمراً واقعاً. وأصبح الحديث عن التحول الرقمي في المحاماة أمراً منطقياً ومن ثم يتعين أن

نسلط الضوء على مفهوم التحول الرقمي وأهميته ومزاياه وآلية التحول الرقمي في مهنة المحاماة وشركات المحاماة والتحديات التي ستواجه ذلك وكيفية التعلب عليها.

أولا: مفهوم التحول الرقمي

يعتبر التحول الرقمي Transformation Digital أحد الملامح الرئيسية لعالم اليوم، فقد تجاوز مستخدمو الإنترنت أكثر من ٦,٤ مليار نسمة، يمثلون أكثر من نصف سكان العالم في عام ٢٠٢٠م، وقد ترتب على الانتشار الهائل لاستخدام الإنترنت التوسع في الاعتماد على الشبكة الدولية وتطبيقاتها.

ويعد التحول الرقمي هو أحد نتائج التوسع في استخدام التكنولوجيا الرقمية في كافة مناحي الحياة،

ويقصد بالتحول الرقمي بصفة عامة " Transformation Digital "عملية تطبيق التقنيات الرقمية لتجديد طريقة إنجاز الأعمال، وإبداع قيم جديدة وتقديمها أو هو استخدام التكنولوجيا لإحداث تغير جذري في الأعمال والخدمات "Disruption Business".

و التحول الرقمي في المحاماة يمكن تعريفه بأنه التحول في طريقة أداء العمل داخل مكاتب و شركات المحاماة من الطريقة التقليدية إلي استخدام التكنولوجيا في كتابة الأعمال و البحث القانوني و التواصل مع العملاء و إجراء المقابلات و الاجتماعات و التواصل مع المؤسسات و إيداع الملفات الإلكترونية في المحاكم الرقمية و كذا تقديم الخدمات الرقمية القانونية يعني التحول الرقمي في الصناعة القانونية رقمنه كل جانب من جوانب الخبرة القانونية ، بما في ذلك تقديم الخدمة وسير العمل بحيث يتم تسريع تدفق العمل في شركة المحاماة التقليدي باستخدام الأدوات الرقمية في العالم الحالي.

ثانياً: أهمية التحول الرقمي في المحاماة

الغرض الرئيسي من أي تحول رقمي هو تحسين أسلوب أداء عملياتك الحالية. إذ يعد التحول الرقمي مهمًا لأن الشركات يجب أن تتطور لتظل قادرة على المنافسة. وبصفة مجملة يعد التحول الرقمي مهمًا لأنه يسمح لشركات ومكاتب المحاماة بتحسين جودة إدارة الأعمال.

لقد بات التحول الرقمي في الصناعة القانونية يشق طريقه نحو تبني التكنولوجيا على نطاق واسع. وسيؤدي التحول في الثقافة القانونية إلى تغيير الطريقة التي يتم بها تنفيذ العمليات القانونية. فعلى سبيل المثال، تعتمد الشركات القانونية في الوقت الحاضر تقنية أتمتة المستندات التي تسمح لها بتبسيط العمليات، بما في ذلك مراجعة المستندات وتنقيح المستندات. هذا مثال واحد فقط؛ وهناك مجالات متعددة للثقافة القانونية الرقمية حيث يمكن للشركات القانونية تجربة التحول الرقمي.

وقد أصدر كل من Thomson Reuters وGeorgetown Law مؤخرًا تقريرهما لعام ٢٠٢١ عن حالة الصناعة القانونية. ويوفر إصدار هذا العام تحليلاً يركز على شركة المحاماة والبيانات والرسوم البيانية للعام الماضي "الاستثنائي" لهذه الصناعة. ويوجه التقرير قناة "The Tipping Point" لمالكوم جلادويل، مما يفترض أن الصناعة القانونية ربما وصلت إلى لحظتها الخاصة حيث لم يعد التغيير بطيئًا وثابتًا ولكنه "يحدث مثل الوباء بشكل كبير وهائل ". وباعتباره السبب الرئيسي لنقطة التحول القانونية التي ستؤدي إلى "إعادة تصميم كبيرة لأنظمة العمل القانوني بما في ذلك شركات المحاماة"

ثالثاً: فؤائد التحول الرقمي في المحاماة

يمكن إيجاز فؤائد التحول الرقمي في شركات ومكاتب المحاماة في النقاط التالية:

١- **تحسين خدمة العملاء لشركات ومكاتب المحاماة:** يعد تحسين الخدمة أحد الأركان الأساسية للتحول الرقمي. لا يمكن أن تكون أي تحسينات داخلية في حد ذاتها. أي يجب أن يتمتع العملاء بخدمة أفضل ويجب تلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر اكتمالاً. وسيكون لهذا تأثير إيجابي على الإدارة.

٢- **زيادة التعاون الداخلي بين أعضاء شركات المحاماة:** يعمل التحول الرقمي علي تعزيز التعاون الداخلي بشكل أفضل. والأمثلة النموذجية الأفضل لتحسين عمليات إدارة المستندات هي شبكات الشركة الداخلية المستخدمة. إذ يمكنها فتح فرص للنقاش بين العاملين.

٣- **تحسين الأداء:** التحول الرقمي يتيح فرصة صقل الكفاءات لتحسين العمليات. وطبعا بالتحسين المستمر تتحسن نماذج العمل ويمكن أن تعطي الأعمال نتائج إيجابية. وبالتالي سيؤدي لتحسين عملية أي جزء من العمل.

٤- **زيادة الكفاءة:** الكفاءة هي النتيجة الطبيعية للعمليات المتطورة والجيدة. وباستخدام القوة التي لا مثيل لها للتكنولوجيا الحديثة يمكن أن تصبح تدفقات العمل أسرع وأكثر سلاسة. حيث يقضي المحامون وقتًا أقل في المهام العادية حتى يتمكنوا من التركيز على الأشياء الأكثر أهمية. كما يستفيد العملاء أيضًا من زيادة الكفاءة في تعاملاتهم مع الشركات ومكاتب المحاماة. فلقد ولت أيام الشركات بطيئة الحركة، وعلى شركات المحاماة ومكاتب المحاماة التكيف مع الاتجاهات الحديثة للتكنولوجيا. إضافة الى ذاك، تتيح التكنولوجيا للشركات أن تصبح متصلة باستمرار بالعملاء والشركاء باستخدام التحول الرقمي، يمكن تحسين الاستغلال الأمثل للوقت. إنشاء نماذج أعمال جديدة: قد فتحت الثورة الرقمية العديد من نماذج الأعمال الجديدة. فمثلا

التحسينات في التكنولوجيا أصبحت تمكن من سرقة نماذج الأعمال القديمة والاستيلاء عليها في أي وقت من الأوقات.

رابعاً: مراحل التحول الرقمي لشركات المحاماة

حددت المؤسسات العاملة في مجال التحول الرقمي عدة مراحل للتحول الرقمي:

المرحلة الاولى: دراسة الوضع الراهن والوضع الحالي داخل شركة المحاماة ويشمل ذلك دراسة احتياجات الشركة من أدوات التحول الرقمي مثل إنشاء وتصميم موقع إلكتروني للشركة وتدريب المحامين على التحول الرقمي والمهارات الرقمية وتوفير الإنترنت والحواسب الآلية إلى غير ذلك.

المرحلة الثانية: التدريب على المهارات الرقمية والتحول الرقمي لجميع العاملين بشركة المحاماة.

المرحلة الثالثة: وضع خطة التحول الرقمي لشركة المحاماة من خلال التدريب وتوفير أدوات العمل الرقمي ووضع خطة العمل وتحديد المهام الرقمية للعمل داخل الشركة.

المرحلة الرابعة: البدء في العمل وإطلاق الموقع الإلكتروني واستخدام التكنولوجيا في العمل مثل استخدام البريد الإلكتروني وأرشفة المستندات رقمياً واستخدام برامج العمل الإلكترونية مع وضع إمكانية للتطوير الدائم والابتكار والإبداع.

خامساً: معوقات التحول الرقمي

تفشل التحولات الرقمية لأسباب عديدة، ولكن يمكن ربط معظم المشكلات بغياب الثقافة الرقمية ويمكن للأشخاص ممانعة خطط التحول الرقمي. فالثقافة هي المحرك الرئيسي للتحول الرقمي وأحد الركائز الأساسية للنجاح .

فالتكنولوجيا تتيح التغيير، لكن السلوك البشري والاستعداد لتبني طرق جديدة لفعل الأشياء تجعلها حقيقة واقعة. ويؤكد إريك برينجولفسون ، الاقتصادي البارز في جامعة ستانفورد وعالم التحول الرقمي، خلال مقابلة أجريت معه مؤخرًا أن التكنولوجيا تتقدم بعشرين عامًا على القدرة البشرية لتحسين استخدامها. والتحدي الرقمي الحقيقي، وفقًا لبرينجولفسون، ثقافي. ليست التكنولوجيا أو الأدوات أو العمليات هي التي تعوق الابتكار - بل الأشخاص.

وتعتبر مقاومة التغيير والتحديات الإدارية التي تمثلها غياب الثقافة الرقمية والوعي بأهمية التحول الرقمي عالية بشكل خاص بين المحامين. حيث غابت عن داخل المجتمع القانوني بشكل عام وكليات

القانون بشكل خاص ولفترة طويلة الاهتمام بالمهارات التكنولوجية، وهو تفكير عفا عليه الزمن في قطاع الاعمال ومن الضروري إعادة بناء الثقافة القانونية اعتمادا على بناء المهارات الرقمية للقانونيين لإطلاق الإمكانات الكامنة لتقديم خدمة أفضل للعملاء والمحتاجين إلى المنتجات والخدمات القانونية والمجتمع. فالتعاون والعمل الجماعي والذكاء العاطفي والوعي الثقافي والتعلم مدى الحياة هي بعض المتطلبات الجديدة للمهنيين القانونيين في العصر الرقمي.

التحول الرقمي وأهمية استثمار شركات المحاماة في التكنولوجيا

ويثور هنا التساؤل لماذا يجب أن تستثمر شركة المحاماة في التكنولوجيا القانونية الجديدة. وعلى الرغم من أن معظم شركات المحاماة لديها بالفعل نوع من التكنولوجيا، فمن المهم إعادة تقييم احتياجات الشركة وأهدافها باستمرار. سواء كان الأمر يتعلق بمنح العملاء بوابة ذاتية الخدمة (موقع شركة المحاماة على الإنترنت) أو وجود سير عمل رقمي داخل شركة المحاماة لعمليات مبسطة، ويمكن للمنتجات التقنية القانونية الجديدة حل العديد من المشكلات التي تواجهها شركة المحاماة. كما يمكن تحقيق المزيد من أهدافها بسبب الفوائد التي يوفرها هذا النوع من التكنولوجيا، بما في ذلك:

- **زيادة الكفاءة والإنتاجية**: يمكن أن تساعدك التكنولوجيا الحالية على أداء المهام الروتينية بسرعة وسهولة. على سبيل المثال، يمكن التعامل مع موقع المحكمة الإلكتروني بشكل أسرع إذا كانت الشركة قد تبنت خطة للتحول الرقمي.
- **سير العمل المُحسَّن**: يحتاج المحامون إلى التواصل بسرعة وسهولة مع الزملاء والعملاء، كما يحتاجون أيضًا إلى العمل معًا لإكمال العمل القانوني المعقد بكفاءة. ويمكن أن يساعد استخدام البرامج للمساعدة في إدارة الأمور القانونية في بناء عمليات خطوة بخطوة، وإنشاء قوائم تحقق سهولة الاستخدام للمهام الروتينية مثل مواعيد الجلسات واسماء وعناوين العملاء وغير ذلك.
- **خدمة عملاء أفضل**: يمكن للبوابة الإلكترونية لشركة المحاماة المساعدة في تقديم المعلومات. وتسمح التكنولوجيا التواصل مع العميل وتبادل الملفات الرقمية التي تحتاجها الشركة بنقرة زر واحدة.

إن فوائد منتجات التكنولوجيا القانونية الجديدة تجعل التكاليف تستحق العناء. عندما يكون المحامون أكثر كفاءة ويتم تبسيط العمليات، يمكنك التركيز على إدارة الوقت في البحث القانوني وكتابة المذكرات وغير ذلك.

التقنيات التي يمكن أن تسهم في التحول الرقمي في شركات المحاماة

١- أتمتة المستندات

أتمتة المستندات هي التكنولوجيا المستخدمة لتسهيل مرحلة الصياغة. يساعد المحامين والخبراء القانونيين على تنظيم جميع المستندات القانونية في نظام واحد، مما يسمح لهم بالحفاظ على إصدارات متعددة وإنشاء مستندات مخصصة بسرعة.

باستخدام أتمتة المستندات، يمكنك أتمتة معالجة العقود والاتفاقيات المعقدة عن طريق إنشاء قوالب مستندات معقدة يمكن تعديلها بسهولة. علاوة على ذلك.

وسيؤدي ذلك إلى تقليل الكثير من الأعمال الورقية المطلوبة لإنشاء عقود طويلة واتفاقيات ووثائق وستكون قادرًا على البقاء منظمًا مع زيادة إنتاجية الشركة.

٢- الأرشفة والإيداع الإلكتروني

يتزايد الطلب على الملفات الإلكترونية حيث يتطلع الناس إلى رفع قضاياهم عبر الإنترنت ومن خلال إدخال تطبيقات الإيداع الإلكتروني أو الأرشفة الإلكترونية، يمكن لأفراد المحاكمات والمدانين الاتصال مباشرة بالمحكمة عن طريق تقديم الالتماسات والوثائق عبر الإنترنت. باستخدام الحل الرقمي، يمكن أن يصبح من الممكن دفع رسوم المحكمة والعقوبات والغرامات وأنواع الرسوم الأخرى عبر الإنترنت.

نظرًا لأنه يمكن إتاحة الاستدعاءات على تطبيقات الأجهزة المحمولة مع تطبيقات الملفات الإلكترونية، يمكن أن تتسارع الحالات المتأخرة حيث يمكن تقديم الاستدعاءات بسرعة.

ويوفر الإيداع الإلكتروني أو الأرشفة الأموال لكل من الأطراف المعنية والمهنيين القانونيين والعملاء. لن تضطر الأطراف إلى إرسال المستندات بالبريد فعليًا ولن تكون هناك أي حاجة لإرسال الكثير من النسخ الورقية.

بمجرد أن يقوم شخص ما بتقديم مستند إلى المحكمة، يتم فحصه والموافقة عليه على الفور بشكل مبدئي. ولن يحتاج الأشخاص إلى زيارة قاعة المحكمة جسديًا، مما يسمح للشركات القانونية بالحصول على مزيد من الوقت للعمل في المستندات القانونية.

٣- جلسات الاستماع الإلكترونية

كان لتفشي COVID-١٩ تأثير كبير على الشركات القانونية في جميع أنحاء العالم. بعد فرض الإغلاق في العديد من الدول، وأوقفت المحاكم في العديد من البلدان العمل لبضعة أسابيع. لذلك، في ظل ظروف ضمان التباعد الاجتماعي، فإن الاعتبار المهم هو كيف يمكن للنظام القضائي الاستمرار في العمل بفعالية وضمان تحقيق العدالة في الوقت المناسب. سمحت هذه العوامل لمفهوم جلسات الاستماع الإلكترونية التي تعني جلسات الاستماع عبر الشبكات الرقمية، على سبيل المثال، مؤتمرات الفيديو. يمكن لجميع الأطراف المعنية الاتصال عبر مؤتمرات الويب التي تدعم الصوت والفيديو. وتعتبر جلسات الاستماع الإلكترونية عبر تقنية الفيديو كونفرانس مفيدة لأنها توفر تكاليف المحكمة الباهظة من حيث البنية التحتية والأمن وتكاليف النقل ونقل المجرمين من السجن إلى المحاكم.

حتى يعود كل شيء إلى الوضع الطبيعي الجديد، يمكن للمحاكم المضي قدمًا بفاعلية في جلسات الاستماع الرقمية ويمكنها حتى تنفيذها بعد COVID-١٩ للقضايا القانونية الصغيرة لتوفير المزيد من الوقت والمال.

الخاتمة

يؤدي تبني الابتكار الرقمي بشكل مفهوم إلى اضطرار المحامين إلى تعلم مهارات جديدة وتطوير نماذج العمل. وهناك أنظمة تقنية يمكنها المساعدة في صياغة المستندات وإجراء البحوث القانونية والكشف عن المستندات أثناء التقاضي وتقديم التوجيه القانوني وحل النزاعات عبر الإنترنت. ويمكن للتكنولوجيا أن تمكّن المحامين من قضاء المزيد من الوقت في ممارسة القانون، بدلاً من الانخراط في مهام أكثر روتينية أو أقل كفاءة.

ليس المحامون فقط هم من يحتاجون إلى أخذهم في الاعتبار عند النظر في أفضل السبل لتحسين كفاءة القطاع القانوني. نحتاج أيضًا إلى التفكير في جعله أكثر سهولة في الاستخدام للعملاء وأولئك الذين يسعون للحصول على المشورة القانونية ولكنهم لا يعرفون كيفية الحصول عليها. ووفقًا لمركز أبحاث الاقتصاد والأعمال (CEBR)، تخسر الشركات الصغيرة في المملكة المتحدة ما يصل إلى ١٣,٦ مليار جنيه إسترليني سنويًا بسبب فشلها في الوصول إلى المشورة في المسائل القانونية بسهولة. إن الطبيعة غير القابلة للوصول وغير الفعالة للوصول القانوني تكلف الشركات البريطانية مبالغ باهظة من المال.

لن تحل الأدوات الرقمية أبدًا محل القدرة البشرية عند العمل على جوانب معقدة من الممارسة القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن ينظر المحامون إلى الرقمنة على أنها إضافة أدوات محسنة حديثًا إلى مجموعة مهاراتهم، مما يسمح لهم بأداء عملهم بشكل أفضل، بدلاً من أن يشكل ذلك تهديدًا لوجودهم.

توجد التكنولوجيا القانونية لتمكين المحامين من القيام بعملهم بأفضل ما لديهم. وإن رقمنه القطاع القانوني لن تعود بالنفع على رواد الأعمال وقادة الأعمال فحسب، بل ستساعد المحامين أنفسهم أيضًا. من خلال أتمتة المهام المتكررة التي تستغرق وقتًا طويلاً، ويمكن للمحامين إعادة تخصيص وقتهم واهتمامهم لإكمال البحث والإبداع القانوني.

المسار الثالث: التكنولوجيا القانونية

التكنولوجيا القانونية، والمعروفة أيضًا باسم Legal Tech، تشير إلى استخدام التكنولوجيا والبرمجيات لتقديم الخدمات القانونية ودعم الصناعة القانونية. وغالبًا ما تكون شركات التكنولوجيا القانونية عبارة عن شركات ناشئة يتم تأسيسها بغرض تغيير السوق القانوني التقليدي المحافظ إلي الأفضل.

وتستخدم التكنولوجيا القانونية تقنيات جديدة، من الذكاء الاصطناعي إلى تقنية block chain، لتقديم خدمات قانونية بشكل أفضل وأكثر كفاءة ومساعدة في معالجة الأعباء التنظيمية والامتثال بشكل أكثر كفاءة وفعالية. ويشار إلى التكنولوجيا في القطاع القانوني أيضًا باسم التكنولوجيا القانونية.

وتاريخيًا، تم استخدام مصطلح "التكنولوجيا القانونية" للإشارة إلى تقنية شركة المحاماة المستخدمة للمساعدة في ممارسة الإدارة والمحاسبة وإعداد الفواتير وتخزين المستندات واسترجاعها. ولكن منذ عام ٢٠١١ تقريبًا، تطور المصطلح ليشمل الحلول التي تجعل الوصول إلى العدالة أسهل للجمهور، وربط الجمهور بالمحامين من خلال الأسواق عبر الإنترنت والخدمات المطابقة.

والتكنولوجيا القانونية هي عمل كبير. وفي عام ٢٠١٩، حققت هذه الصناعة ١٧ مليار دولار أمريكي في جميع أنحاء العالم. ومن المتوقع أن ينمو سوق الشركات الناشئة في مجال القانون والتكنولوجيا بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ ٢٨٪ ويحقق إيرادات تبلغ ٢,٥ مليار دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٢٥.

ومن خلال التكنولوجيا القانونية يتم استخدام أساليب وتقنيات مختلفة للمهام القانونية. ويتم استخدام هندسة البرمجيات التقليدية وتقنيات الويب لمهام مثل توفير الوصول إلى السوابق القضائية من خلال الأرشفة الإلكترونية.

وتشير التكنولوجيا القانونية تقليديًا إلى تطبيق التكنولوجيا والبرمجيات لمساعدة المحامين الأفراد وشركات المحاماة والشركات المتوسطة والكبيرة الحجم في إدارة الممارسة وأتمتة المستندات وتخزين المستندات والبحث القانوني، وقد تطورت التكنولوجيا القانونية Legal Tech لتصبح أكثر ارتباطًا بالشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا التي تحسن ممارسة القانون من خلال منح الأشخاص إمكانية الوصول إلى البرامج عبر الإنترنت أو عن طريق ربط الأشخاص بالمحامين بشكل أكثر كفاءة من خلال الأسواق عبر الإنترنت.

وقد كانت هناك محاولات مختلفة لتصنيف المشاريع والشركات في قطاع التكنولوجيا القانونية، وقاعدة البيانات البارزة لهذه الخدمات هي مشروع CodeX لكلية القانون بجامعة ستانفورد.

ومنذ السبعينيات وحتى التسعينيات كانت هناك عدة محاولات أكاديمية لإضفاء الطابع الرسمي على التفكير القانوني التكنولوجي حيث انعقد المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي والقانون (ICAIL) منذ عام ١٩٨٧. وكان نظام الذكاء الاصطناعي القانوني المتوفر تجاريًا عبارة عن نظام خبير أصدرته جامعة

أكسفورد في عام ١٩٨٨ لإخبار المستخدمين إذا كان هناك تشريع جديد ينطبق عليهم قانون الضرر الكامن.

ومنذ عام ٢٠٠٠، كانت هناك محاولات أخرى للقيام بالمهام القانونية أسهل باستخدام مناهج التعلم الآلي وساعدت أدوات الترميز التنبؤية المحامين على التنبؤ بالوثائق التي كانت ذات صلة أو غير ذات صلة بالدعوى، بعد أن تم تدريبهم على مجموعة فرعية من الوثائق.

وفي عام ١٩٧٥ في الولايات المتحدة، بدأ المركز القضائي الفيدرالي مشروع COURTRAN للتسجيل الإلكتروني لسجلات المحكمة. تم استخدام هذا في البداية في القضايا الجنائية ، ولكن تم تكييفه لاحقًا لإدارة القضايا المدنية. وتم استبدال COURTRAN بنظام إدارة الحالة المتكامل في منتصف الثمانينيات. وتم إنشاء معهد المعلومات القانونية القانونية في عام ١٩٩٢، في جامعة كورنيل بهدف تسهيل الوصول إلى القانون، وبدء توفير الوصول إلى قرارات المحكمة العليا الأمريكية. بدأ تطوير نظام PACER للوصول إلى سجلات المحكمة في جميع أنحاء البلاد، في عام ١٩٩٠ وبحلول منتصف التسعينيات، كانت ١٨٠ محكمة فيدرالية تقدم الوصول إلى سجلات المحكمة مقابل رسوم عبر الوصول إلى الإنترنت عبر الاتصال الهاتفي. وفي قانون الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠٠٢ حددت الرسوم إلى الحد الضروري فقط. وضع قانون المحاكم المفتوحة لعام ٢٠٢٠ خطة لجعل PACER مجانيًا للاستخدام بحلول عام ٢٠٢٥.

وقد أصبح استخدام الأدوات للمساعدة في البحث القانوني أمرًا شائعًا جدًا في المجال القانوني. وتقدم الشركات التجارية مثل Practical Law Company وLexisNexis وReuters خدمات حيث يمكن للمحامي أن يدفع مقابل البحث عن السوابق القضائية والعقود وإرشادات الممارسة. في بعض البلدان، و يمكن الوصول إلى السوابق القضائية مجانًا باستخدام الإنترنت: في أستراليا، يوفر معهد المعلومات القانونية الأسترالي، أوستلي ، حرية الوصول لقراءة بعض قرارات المحاكم ؛ و في المملكة المتحدة ، يقوم معهد المعلومات القانونية البريطانية والأيرلندية (BAILII) بتقديم خدمة مماثلة ، و في الولايات المتحدة يوفر مشروع الوصول إلى قانون السوابق القضائية الوصول إلى الكثير من السوابق القضائية الأمريكية.

ويُنظر إلى الصناعة القانونية على نطاق واسع على أنها محافظة وتقليدية بطبيعتها، حيث أشارت شركة Law Technology Today إلى أنه "في غضون ٥٠ عامًا، بالكاد تغيرت تجربة العملاء في معظم مكاتب المحاماة". وتشمل أسباب ذلك حقيقة أن شركات المحاماة تواجه حوافز أقل لخفض التكاليف مقارنة بالمهن الأخرى (حيث إنها تنقل المدفوعات مباشرة إلى عملائها) ويُنظر إليها على أنها تنفر من المخاطرة (حيث يمكن أن يكون لخطأ تكنولوجي بسيط عواقب مالية كبيرة على العميل).

ومع ذلك، أدى نمو توظيف الشركات للمستشارين الداخليين وتطورهم المتزايد، جنبًا إلى جنب مع تطوير البريد الإلكتروني، إلى زيادة الضغط على محاميهم من حيث التكلفة والوقت. بالإضافة إلى ذلك، وهناك حوافز متزايدة للمحامين ليصبحوا أكفاء من الناحية التكنولوجية، مع تصويت نقابة المحامين الأمريكية في أغسطس ٢٠١٢ لتعديل القواعد النموذجية للسلوك المهني لمطالبة المحامين بمواكبة "الفوائد

والمخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا ذات الصلة"، وفي أواخر عام ٢٠١٩، اعتمد اتحاد الجمعيات القانونية الكندي تعديلاً مماثلاً للمدونة النموذجية للسلوك المهني. وقد أدى تشبع السوق بالعديد من المحامين إلى البحث عن طرق متطورة للمنافسة. كما أدى النمو الهائل في حجم المستندات (معظمها رسائل البريد الإلكتروني) التي يجب مراجعتها لقضايا التقاضي إلى تسريع اعتماد التكنولوجيا المستخدمة إلى حد كبير، مع دمج عناصر لغة الآلة والذكاء الاصطناعي والخدمات المستندة إلى السحابة من قبل شركات المحاماة.

وقد بدأت كلية الحقوق بجامعة ستانفورد، CodeX، مركز المعلوماتية القانونية، وهو مركز أبحاث متعدد التخصصات، والذي يحتضن أيضًا الشركات التي بدأها طلاب القانون وعلماء الكمبيوتر. وبعض الشركات التي خرجت من البرنامج تشمل Lex Machina و Legal.io.. وقد حقق الاستثمار التكنولوجي القانوني رقمًا قياسيًا في عام ٢٠١٩ وصل إلي ١,٢ مليار دولار.

وهناك اهتمام هائل حول العالم لاستخدام التكنولوجيا القانونية لزيادة الوصول إلى العدالة. فقد حاولت البرامج استخدام التكنولوجيا القانونية لتحسين الوصول إلى العدالة من خلال تحسين العمليات، وأتمتة الوصول إلى المعلومات والمشورة القانونية، وتحسين تفاعل المستخدم.

أنواع مختلفة من التكنولوجيا القانونية

وفقًا لمدرسة Bucerius Law وBoston Consulting Group في دراستهم كيف ستغير التكنولوجيا القانونية أعمال القانون، هناك ثلاثة أنواع رئيسية من التكنولوجيا القانونية:

١. تقنيات التمكين: تتعامل هذه التقنيات مع رقمنه البيانات القانونية.

٢. حلول عمليات الدعم: تتضمن حلولاً لعمل المكتب الخلفي، والمحاسبة، وتطوير الأعمال، والموارد البشرية، وإدارة الحالات، وإدارة المستندات. غالبا ما يفعل المساعدون القانونيون هذا الأخير. تشير التكنولوجيا شبه القانونية إلى التكنولوجيا في هذا المجال.

٣. تكنولوجيا القانون الموضوعي: الأول والثاني له علاقة بالمسائل الإدارية. تقدم شركات التكنولوجيا القانونية التي تقدم حلولاً قانونية موضوعية حلول دعم أساسية ومتقدمة وحلول قانونية سلعية للتقاضي الفعلي وتحليل القضايا.

ويمكن العثور على التصنيف الثاني لإطار التكنولوجيا القانونية في قاعدة بيانات Stanford Legal Codex. وهناك تسعة أنواع من التكنولوجيا القانونية في قاعدة البيانات هذه: من بينها أتمتة المستندات وإدارة الممارسة والبحث قانوني والتعليم القانوني وحل النزاعات عبر الإنترنت.

تم تقديم التصنيف الثالث لإطار التكنولوجيا القانونية من قبل Zoe Andrea، الرئيس التنفيذي في Lecare، وهي شركة حلول تقنية قانونية. في أطروحة الماجستير، توصلت إلى خمس تصنيفات قانونية للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا ضمن الإطار القانوني:

- حلول القانون: هذه هي خدمات "افعلها بنفسك" - على سبيل المثال، منصات صياغة المستندات حيث يمكنك إبرام عقود بسيطة، وصايا، ووثائق الطلاق، وما إلى ذلك. العقود الذكية القائمة على تقنية block chain موجودة أيضًا في هذه الفئة.

- الأسواق القانونية الإلكترونية والشبكات والمنصات متعددة الجوانب: تربط هذه التقنية المحامين بالعملاء. من أمثلة هذه البوابات ما يلي: الاستشارات القانونية ومنصات الخدمات القانونية وقواعد البيانات القانونية.

- أدوات عالية التقنية لأنواع معينة من الخدمات القانونية: تشمل هذه التقنيات: مراجعة الوثائق والاكتشاف الإلكتروني وإدارة أصول الملكية الفكرية. وتجميع المستندات الآلي وإدارة العقود القانونية والذكاء المعزز وتحليلات البحث القانوني وإدارة الممارسات القانونية.

- المنصات التي تشمل أنظمة تسوية المنازعات عبر الإنترنت التي تحدث ثورة كاملة في مهنة المحاماة.

- أنظمة الذكاء الاصطناعي القانوني (A.I.): أفضل مثال على ذلك هو ROSS، وهو برنامج ذكاء اصطناعي مدعوم بتقنية Watson من شركة IBM والتي تساعد الآلاف من المحامين الأمريكيين على العمل بشكل أسرع وأكثر ذكاءً.

أهمية التكنولوجيا القانونية

لماذا تعتبر التكنولوجيا القانونية مهمة؟ الصناعة القانونية تتجنب المخاطر بشكل تقليدي ولا تزال كذلك حتى يومنا هذا. لقد كان اعتماد الحلول التكنولوجية بطيئًا للغاية. منذ أكثر من عقد بقليل، لم يكن هناك أي شركات تقنية قانونية. زادت الأرقام مؤخرًا، واكتسبت التكنولوجيا القانونية زخمًا، خاصة وأن جائحة COVID-١٩ جعل من الصعب الوصول إلى كثير من الخدمات القانونية.

تشمل العوامل الدافعة للابتكار في سوق الخدمات القانونية ما يلي:

- **التكاليف:** هناك توقع كبير لقيمة الرسوم القانونية المدفوعة. كما خضعت الإدارات الداخلية لمزيد من التدقيق فيما يتعلق بالمبلغ الذي يتم إنفاقه على الخدمات القانونية.

- **الابتكار المدفوع بالحاجة للتطوير**: كانت مهنة المحاماة بطيئة في الابتكار ولكنها اضطرت إلى ذلك بسبب اختراع التقنيات القانونية التي جعلت العديد من الحلول القانونية سلعة.

- **التدقيق**: الحاجة إلى التدقيق في المستندات المقدمة إلى الجهات القضائية والقانونية.

أدى الابتكار إلى زيادة كفاءة وإنتاجية العاملين القانونيين، وتوجد الآن البيانات اللازمة لتخطيط الاستراتيجيات التشغيلية المستقبلية. يمكن تحديد أهمية التكنولوجيا في القانون في خمس مجالات مختلفة:

الفريق القانوني: زيادة الوصول الجغرافي: ساعدت التكنولوجيا شركات المحاماة على الوصول إلى العالمية. حيث جعل تسليع بعض الخدمات القانونية من الممكن تقديمها عبر الحدود. على سبيل المثال،

عندما يكون قانون العقود مشابهًا عبر الولايات القضائية، يمكن للعميل اختيار موقع من القائمة المنسدلة وتنزيل عقد أساسي. لذلك، زادت شركات المحاماة التي استفادت من التكنولوجيا من حجم سوقها، وتعمل التكنولوجيا على تعزيز نموها.

شفافية أفضل: جلبت التكنولوجيا القانونية الشفافية إلى الطريقة غير الشفافة التي تعمل بها الصناعة تقليديًا. يمكن للعملاء الآن الحصول على رؤية واضحة لتقدم حالتهم والرسوم وغيرها من المعلومات ذات الصلة. هذا النهج الذي يركز على العميل يبشر بالخير لهذه الصناعة.

استخدام أفضل للموارد: باستخدام التكنولوجيا القانونية، يمكن إعادة توزيع الموارد البشرية على المهام التي لها تأثير أكبر على التعلم وتعزيز العلاقات مع العملاء. على سبيل المثال، بدلاً من وجود مساعدين قانونيين يعملون على إدارة المستندات الرتيبة، يمكنهم قضاء المزيد من الوقت في البحث القانوني أو في جلسات المحكمة حيث يمكنهم التعلم أو زيارة العملاء.

معالجة أسرع وإدارة الوقت: عند استخدامها بشكل صحيح، تكون التكنولوجيا أسرع وأكثر كفاءة من أفضل عامل بشري. يمكن لحلول الذكاء الاصطناعي تقديم نتائج البحث بشكل أسرع وتحليل المستندات في أجزاء من الثانية. ما كان يستغرق يومًا لإكماله يمكن الآن إنجازه في غضون دقائق.

أخطاء أقل: يمكن أن تكون الأخطاء مكلفة، خاصة عندما تكون المستندات قد تم تقديمها بالفعل إلى المحاكم. لكن مع الذكاء الاصطناعي، تقل فرص الأخطاء بشكل كبير.

الخاتمة

سوف تغير التكنولوجيا مجال العمل القانوني في السنوات القليلة القادمة بشكل غير مسبوق ، و يتعين علي المشتغلين بالقانون تطوير مهارتهم التكنولوجية و الاستعداد لاستخدام برامج التكنولوجيا الحديثة في عملهم القانوني ، ستكون هناك ثورة تكنولوجية هائلة في غضون عقد من الآن في العمل القانوني ، و سيتعين علي شركات المحاماة أن تقوم بتطوير ممارستها للمحاماة باستخدام التكنولوجيا، و سيصبح التحول الرقمي في مكاتب المحاماة أمر لا مفر منه ، و سيشهد العمل القضائي تطوراً كبيراً في استخدام التكنولوجيا من خلال تقديم الخدمات القضائية الإلكترونية و البحث القضائي ، و سيتعين علي المشرع أن يقوم بتطوير التشريع بما يتواكب مع ذلك التطور الهائل في استخدام التكنولوجيا في العمل القانون والقضائي ، كما سيتعين علي كليات الحقوق أن تقوم بتطوير مناهج التدريس بما يضمن إدخال مجالات التكنولوجيا القانونية في الدراسة القانونية.

مبحث ختامي: مستقبل تعليم القانون والتكنولوجيا

شهد التعليم القانوني في العالم تطورات هائلة خلال المئة عام الأخيرة ، و كان أول و أهم هذه التطورات التحول الكبير الذي قدمه أستاذ القانون الأمريكي " كريستوفر كولومبوس لينجدل " في عام ١٨٩٠ و ذلك حينما وضع نظريته "Case Study method " و هي النظرية التي تهتم بالدراسة التطبيقية للنظريات القانونية كوسيلة لإثبات صحة النظرية من عدمه و قد كان لهذا التحول الهام أثر كبير على دراسة القانون في كلية القانون في جامعة هارفارد و التي كانت يدرس بها كريستوفر لينجدل و قد انتشر هذا الأسلوب في كافة كليات القانون بالولايات المتحدة الأمريكية و كانت تلك النقطة هي بداية ما يعرف بالعصر الحديث لتعليم القانون في الولايات المتحدة الأمريكية .[٢]

و قد مثل هذا التحول نقطة هامة في تحول تعليم القانون من المدرسة الكلاسيكية لتعليم القانون إلى المدرسة التطبيقية التي تعتمد على فكرة التطبيق كمعيار لتقييم النظرية القانونية و لاحقاً انتقلت تلك النظرية إلى الكثير من كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية و قد أدى ذلك إلى تطور العلوم القانونية في الولايات المتحدة الأمريكية تطوراً كبيراً كما كان لذلك بالغ الأثر على طرق و مناهج التدريس في تلك الكليات و يمكن أن يعتبر ذلك واحداً من أهم الأسباب التاريخية لتقدم كليات القانون في الولايات المتحدة الأمريكية على نظيراتها من كليات القانون في العالم .

وقد كانت غالبية مدارس القانون قبل بزوغ نظرية " لينجدل " تأخذ المذهب السقراطي في تدريس وفهم مواد القانون.

ويمكن فهم نظرية كريستوفر كولومبس لينجدل " the case study method" على النحو التالي " أنها تعتبر بمثابة تطوير الأسلوب تعليم القانون من خلال تطوير اللغة القانونية والمناهج حيث يمكن تطبيق النظرية في الواقع العملي لإثبات صحة النظرية على غرار الطريقة التي أسسها البروفيسور " إيليوت "في تدريس المناهج في كلية الطب، حيث أعتمد أسلوب الدراسة المعملية التي تعتمد أسلوب المحاكاة للواقع العملي من خلال تدريب الطلبة على التعرف والتعامل مع أجساد المرضى وليس فقط على الكتب التي تتضمن الطبية.[٣]

وفي نفس العام الذي تم عرض نظرية " case study method" في كلية القانون جامعة هارفارد، أسس رئيس الجامعة " إيليوت" لنظريته في التعليم الطبي في ذات الجامعة.

Chase Anthonu. " the birth of the modern law school " American journal of legal history ١٩٧٩

[٣] M.Foucault, The birth of the clinic ١٩٧٣

وتعتبر تلك الفترة هي بمثابة التأسيس للبيداغوجية الحديثة حيث نقلت هذه النظريات علم التربية من المنهج القديم " البيداغوجية القديمة" والتي تعود إلى الأصل اليوناني " السقراطي " إلى البيداغوجية الحديثة القائمة على المحاكاة والتطبيق، والتفكير النقدي والمحاجاة المنطقية.

وقد شهدت كليات الحقوق في المجتمعات الغربية تطورات كثيرة وهائلة خلال المئة عام الماضية، متأثرة بالتطورات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي شهدتها تلك المجتمعات، بداية من الأحداث السياسية الكبيرة كالحرب العالمية الأولى والثانية مروراً بظهور الكثير من المفكرين والفلاسفة الذين وضعوا الكثير من النظريات القانونية.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين وبزوغ عصر التكنولوجيا والعولمة، حدثت كذلك تحولات كبيرة في طرق ومناهج التدريس في كليات الحقوق، صاحبت هذا التدفق الهائل لاستخدام التكنولوجيا في قطاع التعليم بوجه عام والتعليم العالي بوجه خاص.

ففي محاضرة للبروفيسور " ديفيد كيندي " في جامعة كيو بطوكيو في اليابان، أوضح أنه لا جدال عن أن العمل القانوني و دراسة القانون قد تغيرت بشكل كبير بفعل العولمة و التكنولوجيا و هو ما يحتاج إلى إعادة النظر في كيفية تدريس القانون في كليات القانون لكي يتماشى مع تلك التحولات الحادثة بفعل العولمة، و يأتي ذلك مع بزوغ مصطلح التدويل "internationalization " و كذلك مصطلح العولمة " Globalization " و الربط بين التحولات الاجتماعية و السياسية و التكنولوجية و الاقتصادية الحادثة في العالم و بين طرق التدريس في كليات القانون ، و قد طرح تساؤلاً هاماً حول شكل التطوير أو الإصلاح الذي تحتاجه كليات القانون في العالم ، كما أوضح التحديات و المعوقات التي تواجه التعليم القانوني في عصر العولمة ، ومن بينها المنهج الدراسي و طرق البحث و التدريس و استخدام التكنولوجيا, و محاولة إعادة فهم القانون من منظورٍ دولي و ليس فقط من منظورٍ محلي ، و متابعة التطورات الحادثة في نظريات القانون و أليات تطبيقها .

وفي مقال آخر لبروفيسور " سيمون شيسترمانج " أشار إلى أن شهادة ليسانس القانون يجب أن تكون بمثابة تعبير عن كفاءة تقنية لامتلاك أدوات القانون فيما بات يعرف بعصر العولمة. وقد أشار إلى التحولات الكبيرة التي حدثت ومازالت تحدث في مجال تعليم القانون في العالم، كواحدة من أهم النتائج لظاهرة العولمة.[٤]

[٤] Chesterman, Simon "the globalization of the legal education" ٢٠٠٨.new York university public law and legal theory working papers. Paper ٨٦.

وفي كتاب أصدره مجموعة من أساتذة القانون في جامعات كاليفورنيا وواشنطن وسياتيل ونيويورك، تحت عنوان " التعليم القانوني في العصر الرقمي " أوضحوا أهمية مجموعة من النقاط الهامة لتحول كليات القانون في العصر الرقمي وهي -

١- التحول الرقمي داخل كليات الحقوق كوسيلة لعرض مواد القانون من خلال المواقع الإلكترونية.
٢- المصادر المفتوحة كوسيلة لإتاحة نوافذ للبحث القانوني.
٣- التحول إلى الأنشطة القانونية كوسيلة للتدريب والمحاكاة.
٤- التحول إلى المكتبة الرقمية بدلاً من المكتبة التقليدية.

وفي بحثٍ قانوني للبروفيسور الدكتورة " ى Ndulo" بكلية الحقوق جامعة كورنال بالولايات المتحدة الأمريكية[٥] تحت عنوان " التعليم القانوني في عصر العولمة وتحديات التنمية " استعرضت فيه التحديات التي تواجه كليات القانون في أفريقيا في عصر العولمة، وقد أشارت في بحثها التحديان الرئيسيان اللذين يواجهان التعليم القانوني في عصر العولمة وهما: -

١- مدى الاستجابة للتحول البراغماتي في ممارسة القانون في ظل الثورة التكنولوجية.
٢- العولمة الحادثة في مجال الاقتصاد والنمو المتسارع في الاحتياجات المتعلقة بالخدمات والأعمال القانونية.

وقد قالت نقلاً عن البروفيسور " Lutz " أن الدول سيقاس فيها تطوير التعليم القانوني بمدى الاستجابة الحادثة في تطوير موضوعات ومناهج التدريس وبالإشارة إلى النقطتين السابقتين.[٦]

ولقد أشارت في بحثها إلى التعليم التقليدي الذي كان متبعاً فيما قبل عصر العولمة والذي أصبح لا يتماشى مع المعطيات الحادثة في العالم من تأثيرات لعصر العولمة وعلى رأسها التكنولوجية وقد انتهت في بحثها إلى أن كليات القانون في إفريقيا تحتاج إلى أن تتحول إلى نظام جديد يعتمد على عنصرين أساسيين: -

١- التحول من مناهج القانون ذات الطابع المحلي إلى مناهج القانون المقارن ذات الطابع الدولي.
٢- التحول من التعليم التلقيني إلى التعليم التدريبي الذي يعتمد على إكساب الطلبة المهارات القانونية للتعامل مع معطيات العصر وعلى رأسها استخدام التكنولوجيا في البحث والعمل القانوني.

---

[٥] Muna Ndulo, legal education in an Era of globalization and the challenge of development ٢٠١٤, Cornell law faculty's publications.

[٦] Lutz, Robert E ٢٠١٢ ' Reforming approaches to Educating Transitional Lawyers: Observations from America ٦١ (٣) Journal of legal education ٤٤٩.

ويمكن إجمال التحديات التي ستواجه كليات القانون في:

١- غياب البرامج الدراسية المتصلة بالتكنولوجيا القانونية والذكاء الاصطناعي.

٢- الحاجة لإعداد أعضاء هيئة التدريس على الموضوعات المتصلة بالتكنولوجيا.

٣- الحاجة لتدريب طلبة القانون على المهارات الرقمية في البحث والعمل القانوني.

التوصيات الخاصة بتطوير تعليم القانون

١- التحول من طرق التدريس التقليدية التي تعتمد على التلقين إلى طرق التدريس الحديثة التي تعتمد على تنمية المهارات الإبداعية من خلال ورش العمل التفاعلية وغيرها من طرق التعليم التفاعلية التي تعتمد على التفاعل بين الأستاذ الجامعي والطالب.

٢- زيادة الأنشطة التدريبية التي تهدف إلى تنمية المهارات الرقمية.

٣- ضرورة مواكبة الموضوعات الحديثة في مجال القانون وفتح آفاق ومنافذ لوصول كل ما هو جديد في مجال القانون مثل التكنولوجيا القانونية والذكاء الاصطناعي.

٤- ضرورة تحول المكتبات الموجودة بكليات الحقوق إلى مكتبات إلكترونية تضم عدداً من الحواسب الألية المتصلة وأرشفة جميع الكتب الموجودة بكلية الحقوق ووضعها على تلك المكتبة الإلكترونية وذلك لتسهيل البحث القانوني لطلبة كليات الحقوق، وتيسير ولوج الطلبة إلى تلك المكتبة الإلكترونية من خلال حساب شخصي لكل طالب على الشبكة الداخلية للمكتبة.

٥- الاهتمام بتطوير قطاع الدراسات العليا سواء على مستوى درجة الماجستير والدكتوراه بما يتماشى مع التطورات الكبيرة الحادثة.

٦- عقد شراكة بين كليات الحقوق في لبنان وكليات الحقوق في دول العالم المتقدم